من مال وقود وحد ويجوز قتل رهاينهم ان قتلوا رهاينا وان حيف نقض عهدهم
اعلمهم انهم بقي بينه وبينهم عهد قبل الاغارة عليهم باب
عقد الذمة واحكامها الذمة لغة العهد والضمان والامان ومعنى عقد
الذمة اقرار بعض الكفار على كفرهم بشرط بذل الجزية والتزام احكام الملة
والاصل فيه قوله تعالى حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون لا يصح
اي لا يصح عقد الذمة لغير المجوس لانه يروى انه كان لهم كتاب فرفع فصار
لهم بذلك شبهة ولانه صلى الله عليه وسلم اخذ الجزية من مجوس هجر رواه البخاري
وكتب عبد الرحمن بن عوف واهل الكتابين اليهود والنصارى على اختلاف
بينهم ومن تبعهم فتدين بدينهم باحد الدينين كالسامرة والفرنج والصابئين
لعموم قوله تعالى من الذين اوتوا الكتاب من قبلكم ولا يعقدها اي لا يصح
عقد الذمة الا من امام او نائبه لانه عقد موبد فلا يفتات على الامام فيه و
يجب اذا اجتمعت شروطه والجزية وهي مال يوخذ منهم على وجه الصغار كل عام
بدلا عن قتلهم واقامتهم بدارنا على صبي ولا امراة ومجنون وزمن واعمى وشيخ
فان وحنثى مشكل ولا عبد ولا فقير يعجز عنها وتجب على عتيق ولو لمسلم ومن
صار اهلا لها اي للجزية اخذت منه في اخر الحول بالحساب ومتى بذلوا الواجب
عليهم من الجزية وجب قبوله منهم وحرم قتالهم واخذ مالهم ووجب دفع
من قصدهم باذى في مالهم يكونوا بدار حرب ومن اسلم بعد الحول سقطت عنه
ويتهمون عند اخذها اي اخذ الجزية وبحال دفوعهم وتجرد بدهم وجوبا
لقوله تعالى وهم صاغرون ولا يقبل ارسالها فصل في احكام الذمة
ويلزم الامام اخذهم اي اخذ اهل الذمة بحكم الاسلام في ضمان النفس والمال
والعرض واقامة الحدود عليهم فيما يعتقدون تحريمه كالزنا دون ما يعتقدون
حله كالخمر لان عقد الذمة لا يصح الا بالتزام احكام الاسلام كما تقدم وروى ابن عمر
ان النبي صلى الله عليه وسلم اتي بيهودي ويهودية قد فجرا بعد احصانهما فرجمهما ويلزم
مهم التميز عن المسلمين بالقبور بان لا يدفنوا في مقابرنا والحلي بحذف مقدم
رؤسهم لا كعادة الاشراف وبخو شد زنار ولد طول احدا مناطيل او بخو خاتم رصاص

برقابهم

ولم يكونوا غير الخيل كالحمير يغير سرج فيركبون باكاف وهو البرذعة
الحلال ان عمر امر بجز نواصي اهل الذمة وان يشدوا المناطق وان يركبوا الاكف
بالعرض ولا يجوز تصدير هم في المجالس ولا القيام لهم ولا بدا تهم بالسلام او بكيف
اصبحت او امسيت او حالك ولا تهنيتهم وتعزيتهم وعيادتهم وشهادة اعيا
دم لحديث ابي هريرة مرفوعا لا تبدوا اليهود والنصارى بالسلام فاذا
لقيتم احدهم في الطريق فاضطروهم الى اضيقه قال الترمذي حديث حسن
صحيح ويمنعون من احداث كنايس وبيع ومجتمع لصلاة في دارنا ومن بنا
ما تهدم منها ولو ظلما لما روي كثيرين مرة قال سمعت عمر بن الخطاب يقول
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يبنى الكنيسة في الاسلام ولا يجدد ما خرب
منها ويمنعون ايضا من تعلية بنيان على مسلم ولو رضي لقوله عليه السلام الاسلام يعلو
ولا يعلى وسواء الاصقه اولا اذا كان يعد جارا له فان علي وجب نقضه ولا يمنعون من
مساواة اي البنيان له ابي لبنا المسلم لان ذلك لا يفضي الى العلو وما ملكوه عاليا من مسلم
لا ينقض ولا يعاد عاليا لو انهدم ويمنعون ايضا من اظهار خمر وخنزير فان فعلوا
اتلفناها ومن اظهار ناقوس وجهر بكتابهم ورفع صوت على ميت ومن قراءة قرآن
ومن اظهار اكل وشرب بنهار رمضان وان سولحوا في بلادهم على جزية او خراج لم يمنعوا
شيا من ذلك وليس للكافر دخول مسجد ولو اذن له مسلم وان تحاكموا الينا فلنا الحكم والترك
لقوله تعالى فان جاوك فاحكم بينهم او اعرض عنهم وان احكم الينا حرى اخذ منه العشر وذمي
نصف العشر لفعل عمر رضي الله عنه مرة في السنة فقط ولا عشر اموال المسلمين وان تجر
ذمي او حربي بان تنصر يهودي لم يقر لانه انتقل الى دين باطل قد اقر ببطلانه اشبه
الموتد ولا يقبل منه الا الاسلام او السيف الاول فان ابا هما هد وحبس وضرب قيل للامام
اقتله قال لا فصل فيما ينقض العهد فان ابى الذمي بذل الجزية او الصغار
او التزام حكم الاسلام او قاتلنا او قتد على مسلم بقتل او زنا بمسلمة وقياسه اللواط
او تعدى على الطريق او تجسس او ايوا جاسوسا او ذكر الله او رسوله او كتابه او
دينه بما ينقض عهده لان هذا ضرر يعم المسلمين ولذا الحق بدار حرب لان
اظهر منكرا او قذف مسلما وينقض بما تقدم عمده دون عمد نسائه واولاده فلا

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)